

علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية بين البرامج الأكاديمية والواقع الاجتماعي

د.مساك أمينة:

مقدمة:

إن تنمية مجتمعنا و تطوره مشروط بتقدم العلوم الاجتماعية. فهو لا يستطيع التحكم في سيرورته دون جهد في التفكير حول حقيقته الخاصة، و مستويات بنائه المختلفة. و لا يمكن له التقدم دون تنمية كفاءاته المحلية، فهو ليس مجالاً لتجارب النظريات التنموية و النماذج الجاهزة انطلاقاً من فكرة العالمية، و إنما تحتم ضرورة التلازم بين المعرفة و الواقع أن يكون علم الاجتماع على اختلاف اتجاهاته نتاجاً للمجتمع الذي ينتمي إليه في فترة زمنية، و ظروف خاصة من خلال إقامة علاقة بين المتغيرات الأكاديمية و التغيرات الاجتماعية حسب اختلاف التكوينات و نظم العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية، و أشكال علاقات الإنتاج.

و رغم الحث على أن حالة المجتمع هي التي تتطلب نوعاً معيناً من البرامج، ما زال العكس قائماً، حيث لا تزال الجامعة تفرض تعريفها الخاص فيما يتعلق بهذا الجانب و من أكبر التحديات التي تواجهها عدم تمكنها من ربط برامجها باحتياجات التنمية و متطلبات سوق العمل. فمع أن قطاع التعليم العالي في مجتمعنا عرف تطورات كمية معتبرة من حيث الهياكل القاعدية، و التخصصات، و ما إلى ذلك. فلم يصاحب هذه التحولات تغييراً في محتوى البرامج الدراسية و طرق التدريس التي لا تزال غير مسابرة للتطورات في مختلف ميادين العلوم، مما يبين أن نتائج التعديلات لا تزال غير واضحة، من حيث أن التكوين الجامعي في الجزائر لا يخضع لطلب اجتماعي محدد، فالمجتمع في تغير مستمر، بينما تبقى الجامعة على حالها، تشهد تغييراً فقط في زيادة عدد المسجلين في معاهدها سنوياً. و بهذا، فهي لا تخضع لمتطلبات القوى المتجددة و لا تعكس نتائجها، غير مستجيبة لظروف بيئتها، و لا شروط البحث العلمي، رغم أن العلاقة بين علم الاجتماع و المجتمع علاقة جدلية. فهو انعكاس لوضعية المجتمع في مختلف جوانبه، و عامل من عوامل تكريسها. و يعبر تعليمه هنا عن وظيفة اجتماعية، يكون إطاراً مؤهلة في مجال المعرفة و الفعل حسب ثقافة المجتمع و تاريخه متكيفاً مع متغيراته، مما يستوجب تعديل برامجه حسب المستجدات.

وعلى الرغم من التواجد المؤسسي لعلم الاجتماع كتخصص في جامعاتنا، و رغم التزايد الكبير للمسجلين في معاهده سنوياً، و تخرج العديد منهم في مختلف التخصصات، يبقى الجدل قائماً حول فاعليته، و هدفه في إطار المحيط الخارجي للجامعة، و مدى الاستفادة منه معرفياً بصورة ملموسة خارج حيزها. لاسيما فيما يتعلق بالمكانة التي يشغلها

المتخرج من معاهد هذا التخصص في الوقت الذي كثر فيه التذمر في هذا الجانب. و نقص تكفل الجامعة الجزائرية بمتخرجيها خاصة في مجال العلوم الاجتماعية، في الوقت الذي يحتاج فيه مجتمعنا تظافر كل الجهود الفردية و الجماعية للخروج من الاضطرابات و مسايرة التطور، أين تغيرت النظرة إلى الأشخاص و المؤسسات حسب ما تؤديه من أدوار تفيد المحيط العام، حتى تضمن مكانتها و تحافظ عليها، انطلاقاً من إعادة التفكير التقييمي للنتائج المتوصل إليها و ربطها بما يحتاجه هذا الأخير.

الإشكالية:

يعرف المجتمع الجزائري اليوم كباقي المجتمعات تحولات كبيرة، تهدد استقراره و تؤدي إلى اضطراب مؤسساته -التي يكون وعيها بالعوامل الفاعلة فيها و تأثرها بها بمثابة قوة داخلية و حيوية تدفعها للتقدم و الفعل المبدع- و هو يحاول باستمرار التكيف مع نتائج هذه التحولات، للحفاظ على بقائه من جهة، و لمسايرة التطور من جهة أخرى. لكن هذا الأمر يستوجب تظافر جهود مختلف المؤسسات و الممارسات...

و في هذا الإطار تلعب العلوم الاجتماعية دوراً مهماً في تحليل الشروط التي يمر عبرها المجتمع الجزائري بمظاهر الأزمة و التي ترتبط من خلالها بمختلف الشركاء الدوليين، حيث تبنى و تتركب هذه العلوم حول ضرورة التفكير النقدي للمجتمع حول نفسه و ممارساته في فترات زمنية معينة بمختلف الطرق الممكنة، خاصة في أولى مظاهر التحولات النظرية التي يعرفها انطلاقاً من التحولات البنائية، فالعلوم الاجتماعية مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى للقيام بدور اجتماعي أكثر أهمية في إطار هذه التحولات.

و يركز علم الاجتماع هنا على العلاقات الاجتماعية، و سعيه لكشف الحقائق في إطار تركيبات اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، دينية، ...، قصد المساهمة في تطوير طرق التفكير، و تغيير نوع العلاقات القائمة لمسايرة الوقائع من خلال التطبيقات اليومية، لمحاولة إنتاج علم سوسيولوجي في المجتمعات النامية، يتماشى وخصوصياتها الثقافية و الحضارية، عوض التبعية للغرب، و إنتاج المفاهيم السوسيولوجية انطلاقاً من ضرورة التوافق البنوي بين تطور الفكر السوسيولوجي و الحياة السياسية و الاجتماعية...

و رغم محاولات مجتمعنا لمسايرة التطورات المختلفة، إلا أنه لم يحقق النتائج المرغوبة، نظراً لاستخدام مناهج و نظريات مجتمعات أخرى، لأن المناهج و النظريات لا تجدي نفعاً في مجتمع لم ينبع منه و له، فكل نظام صمم لمجتمع معين، وفق ثقافة معينة تختلف باختلاف المجتمعات المتباينة في تطورها الحضاري. و من الملاحظ أن النظريات

المعتمدة في المجتمع الجزائري من خلال الدروس المحتواة في البرامج الجامعية متجاهلة مسألة الخصوصية، مما يميزها بنزعة لا تاريخية، من خلال إسقاط المحتوى التاريخي للمجتمعات الغربية على مجتمعنا، و يستوجب هذا، النظر في النماذج النظرية الغربية، و محاولة استقاء نماذج ملائمة من واقع التراث الجزائري¹.

و وظيفة عالم الاجتماع كفاعل أن يبني تصورات تتلاءم مع مجتمعه عوض الإقتصار على أخذ مفاهيمه من المجتمعات المنظورة، احتراما للطابع الداخلي للمجتمع الجزائري و خصوصياته، متخليا عن الإيديولوجيات التي لا تخدم التفكير العلمي، فتلك المجتمعات ليست و لا تستطيع أن تكون مرجعا لمجتمعنا².

و من خلال المنطلق الذي يبين العلاقة بين علم الاجتماع و المجتمع، ستحاول هذه الدراسة إبراز الدور الذي يقوم به هذا العلم داخل الجامعة الجزائرية باعتبارها مؤسسة فاعلة و من أولى المؤسسات متأثرا بما يحدث في المجتمع، حيث تمثل حلقة الوصل بينهما، محاولة فتح المجال لمساهمة هذا العلم حسب الاتجاهات السوسولوجية التي تحملها برامجها الرسمية، و مدى تعبير مبادئها على المصالح الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، الدينية،... للمجتمع، لمعرفة نوعية العلاقة القائمة بينهما من حيث إنتاج و إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية الأساسية في المجتمع، من أجل الاندماج و التكيف الاجتماعي، و كذا دور المشتغل في علم الاجتماع في إيصال المعرفة و محاولة إنتاجها في هذا المجال.

و بعبارة أدق، سيتم التطرق لعلم الاجتماع في إطار الجامعة التي تحتم مصداقيتها أن تكون في مستوى هذه التحولات، باعتبارها في مقدمة مؤسسات المجتمع وعيا و متأثرا بالتغير، حتى تجيب على القضايا التي يطرحها، قصد مساعدته للوصول إلى مستوى معيشي أفضل، بفرض وجودها داخله بما يوافق التطور التكنولوجي، الاقتصادي،... و التغير في

(1) - هذا لا يعني رفض التراث السوسولوجي العالمي، و إنما استعماله بشكل محايد و استبعاد التعامل معه كأى بضاعة أخرى من خلال النقل التكنولوجي، للتحرر من التبعية المتحكمة في ممارساته و فاعليه و مواضيعه. فالعلم شمولي، و أصالة المجتمع تحيا في الظروف الجديدة.

(2) - من المنطقي الخوض في التراث العالمي و فهم مختلف النظريات العالمية، لكن عدم الإقتصار عليها، بل الإستفادة منها من حيث المنهجيات المستعملة في بنائها لأخذ فكرة عنها و محاولة الإستعانة بها من أجل إنتاج معرفتنا الخاصة.

البنيات الاجتماعية و القيم التقليدية، بالتمسك بمواردها و امتحان قدراتها الاندماجية، و ذلك بتكوين إطارات مؤهلة، و ذات كفاءة لمعالجة القضايا الاجتماعية، و ذوي القدرة على مسابرة التحولات من خلال البرامج البيداغوجية المعبرة عن الواقع.

لكن واقع الجامعة الجزائرية في هذا المجال يبرز بعض النقائص فيما يتعلق بالدور الذي تقوم به لإخراج المعرفة من حيزها و نشرها في المحيط الخارجي و تقليص المسافة بينهما، من أجل إدماج الطالب في الحياة الوطنية. مما يحول دون إنتاج معرفة سوسولوجية تجيب عن القضايا الاجتماعية و كذا خطاب سوسولوجي علمي من خلال برامجها التكوينية، فهناك قطيعة بينهما -كمؤسسة اجتماعية- و بين المجتمع، تظهر من خلال وضعية الطالب الذي يجد نفسه بين مجالين متباينين "داخل الجامعة" و "خارجها". و كذا من خلال رؤية أفراد المجتمع لها باعتبارها مؤسسة غريبة عنهم و عن اهتمامهم.

و هذا ما يجعلنا نتساءل عن أسباب هذه القطيعة، دوافعها و النتائج المترتبة عنها، و انعكاساتها على الواقع الاجتماعي.

✓ فما مدى تجاوب البرنامج الرسمي لعلم الاجتماع داخلها مع القضايا المطروحة؟

✓ و هل هو نتيجة دراسة ميدانية للمجتمع الجزائري؟

مميزات الخطاب السوسولوجي العربي:

إذا ما قيّمنا بعض القضايا التي أثارها هذا الخطاب لدى المتخصصين الاجتماعيين أثناء تشخيصهم لممارسات علم الاجتماع في الوطن العربي باعتبار أنها تعكس الواقع المجتمعي من تخلف، تبعية، و تحديات مراحل التغير و الانتقال التي تمر بها هذه المنطقة، نجد أن الممارسات القائمة مغتربة عن الواقع الاجتماعي العربي و ذلك تماشياً مع خصوصياته في شتى المجالات.

حيث يبين الباحثون مضمون هذا الخطاب فيما يلي:

✓ مسألة الخصوصية التاريخية و مشكلة التأصيل: فالإنتاج السوسولوجي العربي غير أصيل، لأن تاريخه لا يزال في متاهات البحث عن الهوية، كما لا يزال تابعا لمدارس و اتجاهات سوسولوجية غريبة عن خصائص و مقومات المجتمع العربي.

و نوافق تماما هذه الفكرة، لأن واقع علم الاجتماع في المجتمعات العربية يؤكد ذلك، ففي الوقت الذي يتوجب عليه أن يستمد أطره المرجعية من التراث السوسيولوجي لهذه المجتمعات و يركز دراسته على الواقع الملموس، نجده لا يعبر إلا عن مجرد إسقاط لما ورد في مجتمعات مختلفة عنه تاريخا و هوية، فمبدأ التأصيل ما هو إلا تجسيد لمفهوم الخصوصية التاريخية. و من لا يعرف تاريخ مجتمعه لا يوفق في التنبؤ بمستقبله.

✓ مسألة التأسيس و محدودية الابتكار: و يتعرض "جمال بوقزاطة" هنا إلى بعض آراء المتخصصين العرب في علم الاجتماع واصفا إياه بالمُبَالغ فيها، فهم يعملون على معرفة ما إذا استوطن علم الاجتماع في الوطن العربي كما هو عليه الحال بالنسبة للغرب من خلال مقاييس معيارية: تعدد المعاهد العلمية و المؤسسات التطبيقية و كذلك عدد المساهمات الإبداعية من مؤلفات و مقالات ذات فعالية بالنسبة للمجتمع. فرغم بعض المبادرات الفردية الدالة على مدى الوعي بضرورة العمل على تنمية "علم اجتماع عربي" أصيل نابع من اهتمامات هذه المجتمعات، انشغالاتها و طموحاتها، لا يزال المشروع السوسيولوجي في شبه عزلة عن المحيط الاجتماعي و الثقافي للمجتمع العربي، و مازالت أبحاثنا و دراساتنا غير قادرة على التحرر من عقدة التبعية و الاستهلاك لما هو غربي.

كما يعاني هذا الخطاب من بعض المشاكل، أهمها:

- ✓ رسوخ التبعية الفكرية و الاقتصادية.
 - ✓ غياب المناخ الديمقراطي و تأثيره على الممارسة السوسيولوجية.
 - ✓ سيطرة مظاهر التجزئة و التخلف و عدم ربط الممارسة السوسيولوجية بالواقع العربي و العلمي و المحيط الاجتماعي.
 - ✓ إخفاء الفئة المهمة بالعمل السوسيولوجي في الوطن العربي في تأسيس و تأصيل تقاليد واضحة لمشروع سوسيولوجي يتطابق مع الواقع.
 - ✓ غياب نظرية فعلية عن خصائص المجتمع العربي، ممّا لم يسمح لممارساتنا السوسيولوجية التخلص من معوقات تقدمها.
- و لا يخرج علم الاجتماع في الجزائر عن هذه الحالة.

مميزات الإنتاج التعليمي لعلم الاجتماع العربي :

من مميزات الإنتاج التعليمي لعلم الاجتماع العربي النقائص في الكتب المستعملة في الجزائر و المغرب العربي، و المطبوعة في المشرق من حيث تكرار المواضيع و تحريف المعاني، مما يجعلها مجرد مذاهب و نظم فرعية إيديولوجية، إضافة إلى عدم وجود المتخصصين في المجال السوسيولوجي، مما جعل أقسام علم الاجتماع مرتبطة بفروع معرفية أخرى و دعم كونها أكاديمية لا تتجاوز جدران الجامعة. مما يؤكد قول الكثير من علماء الاجتماع لا سيما الدكتور " عبد الغني مغربي" الذي يجزم أن السوسيولوجيا في العالم العربي تدور في حلقة مفرغة ...، لم تبرز من فرضية محدّدة ذات معنى، و مستخرجة من إشكالية دقيقة. و يرجع عدم الفعالية في ممارسة علم الاجتماع في المجتمعات العربية أساسا إلى ثلاثة مستويات هي:

1. **الضعف النظري أو الحاجز النظري:** معتبرا ضعف النظرية سببا و انعكاسا في الوقت ذاته، لأن أغلب علماء الاجتماع درسوا النظريات السوسيولوجية بصفة جد سطحية، و منقولة بصفة آلية من مفكرين غربيين دون النقد البناء، مكتفين بالترجمة السطحية التي لا تؤدي إلى فهم عمق النظرية، بل تساعد على انتشار الرداءة.

و إزاء هذا الوضع يعطي الدكتور مغربي أربعة مراحل موضوعية دقيقة لفهم النظرية، بدءا بدراستها في النص الأصلي أو على الأقل من خلال الترجمة الدقيقة من طرف ذوي الخبرة. ثم محاولة نقدها من حيث الأرضية الاقتصادية، الثقافية... للمفكر و التعرف على السيرة التاريخية الخاصة بالمجتمع الذي ينتمي إليه، قصد معرفة الأسباب المؤدية إلى استنباط النظرية، إضافة إلى الاطلاع على المناخ العلمي الذي عاش فيه المفكر. و كل هذا يؤدي إلى تفهم النظرية، و نقدها. و بعدها يتم أخذ موقف إزاءها، و أخيرا دراسة كيفية استغلالها أو إلغائها و تعويضها بأخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجتمع في حالة محاولة تكييفها.

2. **الضعف المنهجي:** الذي يكمن في غياب أو شبه غياب العديد من التخصصات الهامة الناتجة عن عدم الاهتمام بتصنيف الشعب الأساسية في علم الاجتماع: السوسيولوجيا الاقتصادية، الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية، علم النفس الاجتماعي، الإسلاميات، التاريخ. إضافة إلى ضعف استعمال اللغة العربية، و عدم وجود محاولة جادة لتكييفها أو إثرائها.

3. **الحاجز الاجتماعي:** يكمن في تكرار نفس المواضيع في الجامعات العربية، بصفة محافظة دون تشجيع الابتكار أو المواضيع الجديدة، مع التدخل القوي للعنصر الذاتي في الممارسة السوسيولوجية للمجتمعات العربية، مما يرسخ الجانب الأكاديمي فيها و غياب فعاليتها في مختلف جوانب هذه المجتمعات.

واستنادا إلى كل من فكر ابن خلدون و التراث العالمي. فللخروج من النزعة الذاتية و المصالح الشخصية الضيقة للمشتغلين بالعلم، يجب استخدام الموضوعية كشرط منهجي للقيام بأي نشاط علمي كأول قاعدة علمية، تليها جدلية الفكر و الواقع، من خلال التعامل مع مختلف أبعاد الواقع لفهمه بدقة مما يستوجب المعرفة التامة بتاريخ المجتمعات المغاربية حتى تخطط لمستقبلها، بتطبيق مبدأ الشمولية في دراسة الوقائع و الربط بينها و بين وقائع أخرى. و هنا يُطرح التساؤل كيف يتمكن المشتغلين بالعلم فهم مجتمعهم إذا كانوا بعيدين عنه يدرسونه من الخارج و بأدوات أجنبية و رؤى مستوردة؟.

وانطلاقا من الوعي بعدم تطابق نسق المفاهيم الخاصة بالعلوم الاجتماعية بما فيها علم الاجتماع بين المجتمعات الغربية و العربية نظرا لنسبية هذه العلوم و اختلاف هذه المجتمعات، تُؤكد فكرة أن علم الاجتماع على اختلاف اتجاهاته و انتماءاته الإيديولوجية و الاجتماعية هو نتاج مجتمع في حقبة سياسية، اقتصادية و تاريخية معينة. فهناك ظروف أو خصوصيات بنائية و فكرية، أنتجت على المستوى المعرفي تراكمات نظرية و اتجاهات فكرية معينة. فقد أبرزت التجربة السوسيولوجية الغربية العلاقة بين المستويين البنائي و المعرفي، و بينت أن توفر الحقل المعرفي في الغرب هو السبب في ولادة هذا العلم، من خلال الصراعات التي أفرزها الوضع البنائي السائد، و ما أنتجته من ظروف أبرزت إشكالية النظام المشكل لمحور التقاء كل الاتجاهات السوسيولوجية التي ظهرت على الساحة الفكرية الغربية، و التي كانت مصدرا للتراكم المعرفي لعلم الاجتماع في الغرب.

فالمؤشر الداخلي لتأزم الفكر السوسيولوجي الغربي هو انتقاد الانتظامية، و طغيان العرقية المركزية فيما يخص البعد التنموي³. و هذا ما يجعلنا نُركّز على الأحكام القيمية لهذه النظريات باعتبارها إحدى عوائق المقاربة السليمة لوضع المجتمعات المتخلفة، مرتكزين في

(3) - قصور النظريات التنموية في تفسير واقع البلدان النامية.

ذلك على مفهوم "الخصوصية" لفهم الواقع المعرفي لعلم الاجتماع في مجتمعنا، محاولين تحديد مضمونه في الفكر العربي بطرح رؤية تحليلية نقدية،

و بهذا جسدت الإشكالية، الجدل القائم حول وضعية علم الاجتماع في الجزائر و وصفته بالمنازم لعدة أسباب أهمها التبعية للأطر النظرية الغربية بمفاهيمها و تحليلاتها، و مختلف اتجاهاتها المنهجية. و ترجع هذه الأزمة لتلك المتوتنة في البناء الاجتماعي، مما دفعنا للتركيز على العلاقة الجدلية بين العلم كمنسق معرفي و الظروف المجتمعية و البنائية المتواجدة فيها، مبيينين أن الخلفيات الإيديولوجية سببا في تشتت الأفكار و المواقف، مما زاد من حدة الأزمة و تفاقمها. و قد أدت الآراء المتعددة و الأطروحات فيما يتعلق بعلم الاجتماع في الجزائر إلى الحديث عن بروز خطاب سوسيولوجي عربي ناتج عن انشغالات و اهتمامات المشتغلين في هذا الإطار بالإشكاليات المعرفية و البنائية. و هكذا تم إبراز بعض المواقف المتعلقة بتحليل هذه الوضعية و صياغتها، و من ثم نقدها للكشف عن بعض خصوصيات علم الاجتماع، من خلال محاولة الإجابة على التساؤلين التاليين:

- ما هي مميزات البرنامج الأكاديمي لعلم الاجتماع في الجامعة الجزائرية؟.

- هل تعمل الجامعة من خلال هذه البرامج على فهم و تشخيص الواقع الاجتماعي

الجزائري؟.

العلاقة بين علم الاجتماع و المجتمع:

يجدر بنا التركيز على أن كل تجربة سوسيولوجية نسبية، متأثرة بالظروف التاريخية و البنائية لمجتمع معين، مما ينفي صفة الشمولية و العالمية، فعلم الاجتماع الغربي ظلّ عاجزا عن تفسير واقع البلدان المختلفة رغم ادعائه بالعالمية من خلال إسقاط المفاهيم السوسيولوجية بأحكامها القيمية و نزعتها العرقية المركزية، و استعمالها كأدوات إجرائية مطلقة. و على الباحث الاجتماعي أن يستفيد منها بعد نقدها لأنها تحمل مضامين إيديولوجية و تاريخية تعكس مكان نشأتها و تطورها، ملحا على النقد الإبستمولوجي باعتباره وسيلة معرفية للكشف عن النسبية و مدى صلاحية هذه المفاهيم.

فمازال المتخصصين العرب يطرحون هذه القضية طرحا نظريا لا يعبر عن خصوصيات مجتمعاتنا مع هيمنة التبعية و عدم التوصل إلى رؤية متجانسة، إضافة إلى توظيف الإيديولوجية في التغطية على جوانب النقص في الجانب المعرفي عوض تحديد

موقف إزاء التراث السوسولوجي الغربي، و احترام الخصوصية التاريخية العربية لا يرفض هذا التراث، و إنما بتصفيته، و العمل على تحقيق هوية معرفية تتماشى و الإطار البنائي لهذه المجتمعات و الممارسة الامبريقية عوض الاكتفاء بتقديم آراء نظرية كانت أو منهجية. و هذه أهم لأنها تشكل أكبر حساسية يعاني منها علم الاجتماع العربي عموماً و الجزائري على وجه الخصوص، فالفصل بين هذين الجانبين المتكاملين جعل علم الاجتماع ينحصر في حدود الجامعة، مما أبعد عن المجتمع و عزله عنه و عن ثقافته، و لا بد من التعمق في هذه المسائل للوصول إلى حلول، أو بالأحرى منافذ للخروج من الرؤية السائدة حول هذا العلم، و إخضاعه للنقد هو نفسه حتى يساهم في عملية التنمية الشاملة.

حيث تؤدي قضية الأحكام القيمية المتضمنة في بعض النظريات التنموية إلى عجزها عن فهم و تحليل الواقع الاجتماعي للبلدان النامية فتحرر علم الاجتماع من القيم في هذه الحالة هو أمر مستبعد، مما يفرض على هذا العلم في مجتمعنا تحديد إستراتيجيته كمصدر للأحكام القيمية التي تتماشى إلى حد ما مع ظروفه، حتى لا تفرض عليه قيم غريبة عنه. و عن استحالة التخلي عن هذه الأحكام أو استبعادها يقول "جمال بوقزاطة" أن "الباحث يركز خلال علاقته مع الواقع على أحكام قيمية، خاصة في اختياره للمقاييس التي تساعده على تحديد و حصر مجال بحثه"⁴. كما يرى أنه على العالم الاجتماع العربي أن يحدد الأبعاد القيمية و المعرفية التي تساعده على تحديد وظائفه أثناء نقد واقع و تحليله، معتبراً أن النقد هو سبيل الإبداع انطلاقاً من النسيج الموضوعي للمجتمع المطلوب تطويره على ضوء خصوصيته التاريخية.

و نجد هنا أن مسألة الخصوصية التاريخية مفقودة في أغلب النظريات التي حاولت دراسة و فهم المجتمعات النامية، فالالتباسات الناجمة عن استعمال هذا المفهوم مختلفة و كثيرة ، و لا مفر من استخدام النقد الإستمولوجي كأداة معرفية للكشف عن أبعاد هذه الخصوصية فيما يتعلق بالموقف إزاء الاتجاهات السوسولوجية الغربية ، و العلاقة مع التراث و كذا التعامل مع الواقع المحلي.

1. لمزيد من الإطلاع، انظر: جمال بوقزاطة، خصوصية علم الاجتماع في الوطن العربي، "دراسة تحليلية نقدية"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 1989.

و تتميز النظريات الغربية المسقطة على مجتمعاتنا بنزعتها اللاتاريخية بإهمالها لخاصيتي الزمان و المكان في محاولة الوصول إلى مستوى القوانين الطبيعية. هذا ما يستدعي القول أن خصوصية المجتمعات العربية بينت عدم صلاحية نماذج التنمية الغربية لمعالجة مشاكلها، مما يستوجب إعادة النظر فيها. و لا يقصد بالخصوصية البحث عن عروبة علم الاجتماع. و إلا وقع في المركزية العرقية، كما لا يعني كذلك رفض أي تعامل أو اتصال مع التراث السوسولوجي العلمي، و إنما " هي القاعدة الأساسية التي تمكنه من التحرر من التبعية المتحكمة في ممارسته بطريقة منهجية " حيث⁵ . جعل الواقع العربي كمجال يبرهن على صحة هذه النماذج و النظريات المطبقة، مما أنتج تحليلاً مطبقاً في واقع آخر، و يرجع هذا النزيف إلى عدم طرح الإشكالية الأساسية لعلاقة العلوم الإنسانية و الشروط الاجتماعية و الثقافية لإنتاجها في الساحة الثقافية، و عدم التساؤل بعد عن الحدود المميزة بين هذه العلوم و المنظورات الإيديولوجية المؤثرة على واقعنا. مما يحتم وجوب النظر في هذا المفهوم من المنظار السوسولوجي باعتباره مفهوماً يعني علمياً فقط مجموعة الظروف ذات طبيعة اجتماعية و⁶ اقتصادية سياسية تشكلت في ظروف تاريخية محدّدة . حيث تنتج هذه الخصوصية عن التفاعل المستمر بين المجتمع و أوضاعه الاجتماعية داخلياً و خارجياً، و لا تتصف بالانسجام الدائم، بل قد تكشف أيضاً عن بعض التناقضات في جميع مستويات الواقع المادي و الفكري معاً، مما يجب اعتبارها عنصراً متغيراً.

و انطلاقاً من رفض الفصل بين المنهج و مادة التحليل، أين أصبح علم الاجتماع الغربي هو المنهج و المجتمعات العربية هي مادة التحليل و بالتالي موضوعاً بالنسبة لعلم الاجتماع الغربي بمختلف أدواته و أساليبه المنهجية و النظرية مما يتنافى مع مبدأ الخصوصية التاريخية المشكّلة الإطار الضروري و المنطلق الأساسي لكل إبداع سوسولوجي عربي، نُؤكد على وجوب النظر في هذا البعد التاريخي و رفض الصيغ الجاهزة.

إضافة إلى ما سبق، مفهوم النقد الإيستولوجي يعتبر ضرورة للمراجعة الدقيقة للمفاهيم والنظريات، و يربط مع الخصوصية التي يقتضي تحقيقها اختبار النظريات و المناهج و نقدتها احتراماً لمراحلها التاريخية.

5- نفس المرجع، ص 150.

(6)- نفس المرجع، ص 152.

و إذا ما اعتمدنا على نظرة كل من "أنور عبد المالك" و "عبد الكريم الخطيبي" فيما يتعلق بمسألة النقد نجد أن أهمية هذا النقد عند أنور عبد المالك تعطي الأهمية لعلم الاجتماع حين يمارسه على نفسه، فلا يهتم التراكم الكمي بتراكم الأبحاث، بل التأسيس الكيفي لممارسة البحث العلمي الخاص به، مما يمكنه من إعادة النظر النقدية للمفاهيم التي يستخدمها، لأنه يرى أن بناء المفاهيم هي المشكلة الأساسية التي تواجه علم الاجتماع غير الغربي. و هكذا يتم بناء العلوم الإنسانية بناءا جديدا يجمع بين الصفة العلمية للمفاهيم، و قدرتها الإجرائية.

أما "عبد الكريم الخطيبي" فيبحث على النقد المزدوج المتمثل في:

✓ تفكيك المفاهيم التي تتكلم عن الواقع العربي، بمنظور عربي و إيديولوجية متمركزة حول الذات لتحريرها من التمرکز.

✓ نقد المعرفة و الكتابة السوسولوجية المنجزة من مجتمعات العالم العربي حول ذاتها مركزا على كتب ابن خلدون في هذا المستوى من النقد.

و هكذا فهو يعتبر النقد المزدوج الوسيلة الوحيدة لتجاوز الممارسات الفكرية القائمة على الإعادة و التكرار، من أجل الحصول على معرفة أقل استلابا، و أكثر تكيفا مع خصوصية الموضوع المطروح لبناء مفاهيم تسمح لعلم الاجتماع بمواجهة موضوع معرفته، فيتحرر و يصبح شاملا للزمان، المكان و المعرفة في إطار تاريخي، فلا وجود لعلم كلي ينطبق على جميع الحالات و الاختلافات الاجتماعية، و كل معرفة سوسولوجية متجددة على الدوام.

و من أجل الكشف عن العوائق النظرية و البنائية المميزة للوضع الراهن لعلم الاجتماع في الوطن العربي عموما يستلزم الربط بين هذين المستويين ليتعدى النقد الإبستمولوجي المستوى النظري أو المعرفي لتشمل المستوى البنائي.

البرامج الأكاديمية: وسيلة اتصال بين الجامعة و المجتمع:

يعتبر التعليم وظيفة اجتماعية، يُفترض أن يُكوّن إطارات مؤهلة في مختلف مجالات المعرفة و الفعل، "و يساهم في ترقية المجتمع تكنولوجيا، كما يجب أن يكون عامًا في إطار

التكوين الثقافي، إضافة إلى احتوائه على مضمون جديد مكيف حسب الحاجة الوطنية، و ذلك بإعادة تشكيل سياسة حقيقية للتربية و التكوين العلمي و التقني".⁷

و من هنا يتوجب أن يكون هذا البرنامج، مرنا، قابلا للتعديل حسب المستجدات في مختلف الميادين، مكيفا حسب الحاجة الإجتماعية و خاضعا للنسق الثقافي القائم. حيث تقوم الجامعة بدور أساسي في توجيه العلاقة بين العلم المَدْرَس و الواقع الإجتماعي، فهي تعطيها طابعا مميزا حسب خصوصياتها، من خلال المبادئ الأساسية التي يحملها البرنامج الرسمي الذي يؤثر على الطلبة بمختلف اتجاهاته بعد تخرجهم و تفاعلهم مع المجتمع. و يستوجب هذا، وضع برنامج معبّر، و عدم الإقتصار على الجمع التسلسلي للمعلومات، لأنّ التكوين يأخذ معناه عندما يُعطي للفرد الفعالية الإجتماعية و يُطوّر قدراته التكيفية و إعادة الوقائع.

و يتجسّد هذا العمل من خلال التسيير العقلاني و تطوير برنامج يسمح بانتقاء و تكييف المحتوى مع الوقائع، "فعوض أن تفرض الجامعة تعريفها الخاص بالبرامج في نص مجرد، أصبح المجتمع هو الذي يُعبّر عن احتياجاته من الإطارات المؤهلة للقيام بمسؤولياتها، و تميل في ذلك نحو التجربة الإجتماعية مع ضرورة التربصات في مجال النشاطات التربوية، و يجب أن تحتل مكانة في المخططات التعليمية".⁸

و يتفق الجميع أنّ قطاع التعليم العالي في بلادنا، عرف عموما تطورات هامة من ناحية الهياكل القاعدية، و عدد الأساتذة و الطلبة المسجلين في مختلف المعاهد، حيث أصبح عدد الجامعات و المعاهد العالية هاما جدّا.

"لكن هذه التطورات لم يصاحبها تطورا في محتوى البرامج الدراسية، و طرق التدريس و البرمجة، حيث بقيت أغلب هذه البرامج من دون تغيير لمدة طويلة (...). ممّا أثر على الطلبة و الأساتذة، و أدى إلى انخفاض مستوى التعليم الجامعي في الجزائر. و يكمن الحل في مراجعة محتوى البرامج الدراسية و

(⁷)- Malika Téfiiani. *Université et nouvelles technologies en Algérie. Geneve-Afrique, vol 28, N°02, 1990, p 112.*

(⁸)- مراد بن /شهنو، *نحو الجامعة الجزائرية، تأملات حول مخطط جامعي.* ترجمة عائدة

أديب بامية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1981، ص22.

طرق التدريس، و جعلها مسابرة للتطورات الدراسية في ميادين العلوم المختلفة".⁹

فانطلاقاً من أساس أن التغيرات المستمرة في المجالات العلمية و التكنولوجية، تُملئ مزيداً من الاهتمام بمحتوى التعليم و مناهجه، و تحديث خطته، و ربطه بحاجات الإنتاج الاقتصادية و الإجتماعية...، مما يبسرّ الربط العضوي بين متطلبات القوى المتجددة و ما هو موجود في مستويات التعليم العالي، و عكس مستلزمات تطوير شتى جوانب الحياة في ضوء التطورات الجديدة. و ممّا يلفت النظر أنّه رغم التعديلات القائمة في محتويات البرامج الدراسية في جامعاتنا، إلا أنها لم تستطع لحد الآن الإجابة على المتغيرات الجديدة كمّاً و كيفاً، فالكل يُجمع على وجود هوة بين البرنامج الأكاديمي - لا سيما في العلوم الإجتماعية- و الواقع بكل جوانبه، و أصدق حكّم هو الواقع الذي يبين "عدم توافق الإعداد مع حاجات المجتمع و أنساق تنميته، حيث يغلب على التخصصات الإعداد النظري، كما لا تتمتع بمرونة تعديلية أو تطويرية تواكب سرعة تطور وسائل الإنتاج"¹⁰، و هكذا فقد بات واضحاً، أنّه من أكبر التحديات التي تواجه جامعاتنا عدم تمكنها من ربط برامجها و مدخلاتها، باحتياجات التنمية، و متطلبات سوق العمل.

فما هي يا ترى مميزات البرنامج الأكاديمي لعلم الاجتماع في الجامعة الجزائرية؟ و للإجابة على هذا التساؤل الجوهري، نجد أنه إثر التحولات التي عرفها مجتمعنا، و التي تطلب أن يكون قطاع التعليم العالي و البحث العلمي في مستوى معطياتها الجديدة، مازال المشكل يُطرح في إطار محتوى البرامج التي تخضع للنصوص الحاملة لإصلاح التعليم العالي و التي ترجع لسنة 1971، رغم محاولات التقدم (بالمقارنة مع البرامج القديمة)، و تكيفها مع السياق الوطني، حيث تتطلب إعادة النظر في الصميم. فهناك عدة مقاييس ذات اتجاهات نظرية، و تحمل البعض منها مضامين تجاوزها الزمن، "و رغم أن تعليم السوسولوجيا المعتمد

(⁹) - صادقي عبد الرحمان، "التعليم العالي 1992-1994"، مجلة ربع سنوية يُنتجها الديوان الوطني للإحصائيات، رقم 38. ص 15.

(¹⁰) - نزار الزين، "الخلفيات و الآفاق التربوية في توجهات العلوم الإنسانية و برامجها". الوحدة، المرجع السابق، ص 171.

حاليا يشمل برامج تبين إرادة متفتحة على الحقائق الإجتماعية للوطن، لكنها لم تصل إلى العمق.¹¹

علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية:

سيتم التطرق إلى جانب المضمون و المحتوى، أي الكيف المندرج تحت مختلف العوامل المتداخلة في التطور النوعي لهذا العلم، من حيث مردوديته و مدى فعاليته في المجتمع. انطلاقا من البرامج التي تعتبر العنصر المادي الذي يصل بين الجامعة و المجتمع بكل مكوناتهما.

لكن قبل ذلك، نشير أن الأسباب التي دفعت إلى إحداث علم الاجتماع في جامعة الجزائر هو "الشعور بمحاولة لا مركزية التعليم، استجابة لرغبات و تطلعات المثقفين في الجزائر، إضافة إلى معرفة الشعب الذي يسكن معه هؤلاء المثقفون (...). حيث لم يكن هذا الفرع المعرفي مستقلا بذاته، بل تابعا لمعهد الحقوق، و موجّها للطلبة الذين هم بصدد تحضير دكتوراه العلوم السياسية و الاقتصادية، و ذلك للتعرف على عادات و مؤسسات هذا المجتمع.¹²

و تبقى المرحلة التأسيسية الأولى لهذا العلم مبهمة لعدة أسباب من بينها إهمال التأريخ من طرف المختصين، إضافة إلى استيلاء الفرنسيين على الأرشيف و تعمد إتلافه، إضافة إلى عدم اهتمام السلطات بجمعه و تنظيمه. كما نشير إلى أنه ما بين 1962 و 1972، تكونت فئة من السوسيولوجيين حسب النموذج السوسيولوجي التابع للإطار الليبرالي للجامعة الفرنسية، و كان عدد الطلبة قليلا جدا، أما الأساتذة فكانوا مفرنسين، مع هيمنة المدرسة الوضعية على الجانب الفكري، وإحساس بالماركسية من طرف الطلبة الجزائريين

(¹¹)- Safir Nadji, essai d'analyses sociologiques (culture et développement). Alger: ENAL, tome 1, 1985.

O. P. Cit., p 29.

(¹²)_ Réné MAUNIER, Mélanges de sociologie nord-africaine, programme d'une sociologie algérienne. Librerie félix alcon, 1930,p 36.

كمرجع مضاد لتصور كل من فرانس فانون، مصطفى لشرف، ابن خلدون. كما كان الجانب السياسي و الإيديولوجي يطغى بقوة على الأكاديمي و العلمي.¹³ و قد ظل التوجه الفرانكفوني للخطاب السوسولوجي قائما داخل الجامعة الجزائرية حتى عام 1971، حيث عُنيَ بالتنظير الذي يفتقر إلى الدراسات الميدانية الواقعية، كما تميز بالاهتمام بدراسة أعمال دوركايم، و يكاد يقتصر على النقل و التحصيل دون التأصيل و التحليل. فرغم الإصلاحات، لم يتم إحداث التغيير المطلوب، من خلال التقويم الشامل لما خلفته السوسولوجيا الاستعمارية من حيث الممارسة البيداغوجية و البحثية، و مقتضيات فهم طبيعة التحولات و الأحداث المستجدة، حيث "تجد الكثير من النظريات و التيارات الفكرية التي ظهرت على الأرض الأوروبية انطلقا من إشكاليات لها خصوصياتها، قد نُقلت كما هي إلى الجامعات العربية لتردّ فيها بشكل آلي".¹⁴ وقد ساد في تكوين علم الاجتماع مناخ فكري نابع من الفكر الاشتراكي المتميز بهيمنة خطاب ذو نزعة إيديولوجية و سياسية، إضافة إلى تواجد خطاب ليبرالي، مع وجود تيار إسلامي بصفة ضعيفة في تلك الفترة. و هكذا تم وضع برامج التكوين في علم الاجتماع لخدمة المحاور الكبرى الخاضعة للسلطة، و نموذج التنمية المعتمد. مما جعل التخصصات المُدرّسة آنذاك منسجمة مع أهداف الثورات الصناعية، الزراعية، الثقافية، و قد حُصر الطلبة في تخصصين هما: علم الاجتماع الريفي-الحضري، و علم الاجتماع الصناعي.

أما فيما يخص الجانب الثقافي، فلا تتجاوز وحداته إلا فيما تقرّر في الاقتصاد كمواد مكملة، بينما لم يُخصَّصَ لدراسة و تحليل المجتمع الجزائري، إلا وحدة واحدة ضمن البرنامج و هي "التحليل الإجتماعي للتاريخ الجزائري". و إذا اعتبرنا الوحدة المخصّصة لدراسة موانيق الثورة تدخل ضمن خصوصيات مجتمعنا، فيكون البرنامج قد تضمّن بذلك وحدتين مقابل ستة وحدات للإقتصاد، أما بقية الوحدات المقرّرة فتتميز

(¹³)- لرجان عمر. "المجتمع الجزائري و الممارسات السوسولوجية". جامعة الجزائر: الملتقى الوطني الثاني لمعهد علم الاجتماع. 11-12 نوفمبر 1997، مداخلة حول الفاعلون السوسولوجيون.

(¹⁴)- علي الكنز، حول الأزمة: 5 دراسات حول الجزائر و العالم العربي. الجزائر: دار بوشان للنشر، 1990، ص 142.

بالعمومية، حيث أنها في مجملها لا تتعدى كونها نظريات عامة تصلح لكل المجتمعات.¹⁵ حيث كان هذا النوع من التكوين يركز على الجانب الاقتصادي على حساب القطاعات الإجتماعية و الثقافية. و بهذا، فإن التكوين كان يخدم الاتجاهات السياسية القائمة. و الاهتمام بمستقبل الممارسة السوسولوجية في الجزائر يتطلب تشخيص أهم المنطلقات النظرية و الفكرية و المنهجية السائدة في ميدان البحث السوسولوجي، الذي يدرس الواقع الموروث أو المستقبل.

و كنتيجة من بين نتائج إصلاح 1971 ظهرت فئتين من التكوين في العلوم الإنسانية، تحمل كل منها اتجاهات مختلفة هما: المعربين و المفرنسين. حيث يميز حمداش عمار "فئة المعربين التي درست نصوصا بالعربية على أنها ذات أصل أنجلو سكسوني، أنجزت دراساتها العليا في إنجلترا و أمريكا، و فئة المفرنسين الذين بدعوا في التعريب، المتجهين أكثر إلى السوسولوجيا الفرنسية المتميزة باتجاه نظري أكثر عمقا و نقدا، فالجانب الإمبريقي موجود أكثر عند المعربين و الجانب النظري (الماركسي أو البنيوي،...) موجود أكثر عند المفرنسين."¹⁶

و من هنا تبرز المفارقة البيداغوجية في علاقة الأستاذ و الطالب من حيث إيصال المعلومات، مما يخلق قطيعة بينهما. ففي حين نجد أن أغلبية الأساتذة مفرنسين، نجد طلبتهم معربين فيحدث خلافا في الانسجام الذي يفترض أن يقوم بينهما على أساس أن اللغة دورا حاسما كنقطة اشتراك بين أطراف العملية التربوية. و تتعدى نتائج هذا الخلل فترة التكوين لتظهر بوضوح عند خروج الطلبة للحياة العملية. و من بين هذه النتائج أن يجد الطالب المعرب نفسه تائها في مؤسسات تسيير بالنظام القديم، معتمدة اللغة الفرنسية،

¹⁵ - محمد خالد، التكوين و البحث السوسولوجي. عن أعمال الملتقى الوطني الثاني حول علم الاجتماع في الجزائر: المجتمع الجزائري و الممارسات السوسولوجية، الورشة رقم (1): علم الاجتماع في الجزائر، مؤسسات، فاعلون و ممارسات، مجلة البحوث السوسولوجية. عدد 1، السنة 2000، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإجتماعية، قسم علم الاجتماع، 11-12 نوفمبر 1997، ص 15.

¹⁶ - حمداش عمار، "وضعية البحث السوسولوجي في الوطن العربي" (الدراسات الإجتماعية في الوطن العربي). المستقبل العربي، العدد 134، أبريل 1990، ص 69.

انطلاقاً من القطيعة القائمة بين الجامعة و المؤسسات الاقتصادية. التي مازالت تسيطر باللغة الفرنسية و ترفض المتخرجين المعربين لاسيما في العلوم الاجتماعية.

أما عن المواضيع التي ميزت هذه الفترة فكانت متمركزة حول الريف، و التنمية الزراعية و الخدمات الاجتماعية. أي كل ما له علاقة بنتائج الثورة التحريرية، أما في الثمانينات فقد ترسخ علم الاجتماع من الناحية الكمية، حيث ارتفع عدد الدفعات و الأساتذة، و عدد الأساتذة المناقشين لأطروحات الدولة، و بهذا أصبح الجانب المؤسسي لعلم الاجتماع قويا في الساحة الأكاديمية، و فرض نفسه كعلم قائم، و تدعّم من خلال البحث و اللقاءات و نشر الأفكار، و برزت ظواهر اجتماعية جديدة في مختلف المجالات. أما اليوم فقد تنوعت الاهتمامات و شملت مشاريع جديدة، فمع استمرار الدراسات الريفية و اتخاذ صورة مستقلة نوعا ما عن السياسة، أخذت ظاهرة الشباب و الحركات الاجتماعية اهتماما واضحا.

البرامج الدراسية في علم الاجتماع:

يُعتبر علم الاجتماع مادة علمية تساهم في التنمية. مما يستوجب الانسجام بين دروس هذا العلم و المشاكل الأساسية للمجتمع، لا من خلال الشعارات و الجانب النظري، و إنّما من خلال التطبيقات الواقعية، من أجل إنتاج علم سوسيولوجي للبلدان النامية- بما فيها المجتمع الجزائري- يتماشى مع اهتماماتها و تطلعاتها. و " يمثل التحكم في علم الاجتماع أحد المظاهر السياسية لعدم التبعية...، من أجل إعادة التلاؤم الاجتماعي الشامل... لكن الصورة التي تنتظر من خلالها الشعوب النامية إلى نفسها ليست ظاهرة من الظواهر الأصلية لثقافتها، لقد اتخذت بأوسع معانيها، و لكنها عبارة عن إبداع منقول و مرفوض يمثل أحد مظاهر السيطرة الخارجية الحالية أو الماضية. فما هي إلا نقلا بسيطا لمشاكل و نتائج مجتمع متطور إلى مجتمع يتطلع إلى التطور"¹⁷.

(17)- من الخطاب الافتتاحي، مجلة الجامعة، رقم 01. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1975، ص ص20، 19. نقلا عن محمد بشير، مدخل لدراسة علم الاجتماع في الجزائر ما بين 1972-1982. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994. ص 03.

و تُحتم الضرورة هنا معرفة عالم الاجتماع لخصوصيات مجتمعه، و يهتم بكل ما يجري داخله مبتعدا عن كل الإيديولوجيات السائدة، فيصبح بذلك محركا للبحث في العلوم الاجتماعية. و تطرق "محمد بشير" في دراسة تتدرج ضمن إطار علم الاجتماع المعرفة، أو ما يسمى بـ "سوسيولوجية علم الاجتماع" الذي يعتبره "بودون" أنه الجزء من علم الاجتماع الهادف إلى دراسة الظروف الاجتماعية المساعدة على إنتاج المعرفة، و نشر الأفكار.¹⁸ إلى مضمون البرنامج الرسمي لعلم الاجتماع الذي عرف طورين أساسيين: قبل عملية الإصلاح و بعده و ما أحدثه من تغيرات على مستوى علم الاجتماع في جميع التخصصات:

مضمون البرنامج قبل الإصلاح:

اتصف البرنامج في هذه المرحلة بالفصل بين الجامعة و الظروف الاجتماعية و كذا اهتمامات المجتمع الجزائري، مما يُفقد الشهادة الجماعية فعاليتها و لا يعطيها أهمية ملموسة واقعية، مكتفيا بمجرد معطيات نظرية بعيدة عن مشاكل المجتمع. رغم أنه من المفروض أن تكون "البرامج التعليمية المختارة لنشر المعارف مستوحاة من الواقع الاجتماعي الذي يُعبّر عنه، لذا تطلب هذا الأمر إصلاحا موضوعيا من أجل إخراج الجامعة من خدمة مصالح المستعمر و تكريس هيمنته الثقافية و الإيديولوجية...حيث كانت الاتجاهات التعليمية تُعطى من الزاوية الاستعمارية و بمناهجها"¹⁹

و قد هدف هذا الإصلاح إلى تغيير محتوى البرامج، و طرق التدريس من أجل تحديد مواضيع و طرق البحث بطريقة فعالة و مردود أكبر. " فهو ليس تلقين مفاهيم فحسب، و إنما تلقين تقنيات ميدانية لتحويل الواقع الاجتماعي"²⁰.

أما عن مضمون البرنامج بعد الإصلاح:

(18) نفس المرجع، ص8.

(19) - مجلة الجامعة ص 21، نقلا عن نفس المرجع، ص 15

(20) - إصلاح التعليم في الجزائر، مجلة تصدرها وزارة التعليم العالي و البحث العلمي،

1977، ص35، نقلا عن محمد بشير، نفس المرجع، ص17.

فيحصر المؤلف الميزة العلمية للتيار السوسيولوجي في هذه المرحلة في:

✓ شرح الظواهر الاجتماعية في شموليتها.

✓ التجريب،

✓ المذهب السيكولوجي (المهتم بعلاقات الشخص مع الجماعة).

✓ العلاقة بين المدينة و الريف (من أجل التوازن و تكافؤ الفرص).

✓ العلاقة الإنتاجية في المؤسسات الصناعية (علم اجتماع العمل).

✓ البنوية الوظيفية (لكل مجتمع أن يخلق البنيات الكفيلة للقيام بالوظائف

الأساسية حتى يعيد إنتاج نفسه، و تبحث البنوية الوظيفية فيما إذا كانت البنيات الموجودة واقعا تتماشى و الوظائف المراد تحقيقها من طرف النظام الاجتماعي).

و مما يلاحظ في البرنامج حسب "محمد بشير" هو التجزئة المفرطة للمقاييس مما يخل بتجانسه و يصعب ابراز اتجاهاته بسبب تداخل موده، فهو برنامج مبهم و غامض حتى بالنسبة للأساتذة أحيانا. و يرى أنه ربما يمكن اعتبار غاية شمولية البرنامج المحتوي على عدة علوم كالإقتصاد، علم النفس، التاريخ و الإحصاء... هي تعليم متكامل يساهم في تكوين علماء اجتماع تقنيين، تطبيين. كما يبين الضغط الذي يلقاه الأساتذة حين يجدون أنفسهم يطبقون برامج خارج إرادتهم، مما يفقد دور الذي يجب عليهم القيام به على أكمل وجه.

و انتقد الاتجاهات الأساسية لتلقين البرنامج باعتبار مضمونه يأخذ طابعا معرفيا نظريا مجزءا يفقد فعاليته في التعامل مع الواقع الاجتماعي، حيث يصبح مجرد سرد للحوادث و الظواهر الواقعة تاريخيا، فيكون بذلك ثقافة عامة لا غير.

و يدعم الكاتب قول "بورديو" و "باسرون" "في أنّ المثقفين هم المنتج الجاهز من الجهاز التعليمي، و أنهم مكلفون بالسهر على هذا المنتج"²¹. حين يتكلم عن الأستاذ الذي ينفذ برنامجا مسطرا دون أي تدخل منه، فيفتقد بذلك دوره كمعلم أو مدرس مبدع، ليصبح

(21)- Bourdieu (p) ; Passeron (cl). La reproduction. Paris : Ed. Minuit, 1970, p 230.

مجرد موظف، فيكون على حدّ قوله "متقفا موظفا، أي وكيلا للدولة أو ما يمكن تسميته وكيل التنمية"²².

أما عن الاتجاهات الأساسية لتقلين البرامج، فيجسدها في الاتجاه الوضعي، الوجه الفلسفي و علم الاجتماع التحليلي. و يتعرض إلى كيفية مساهمة علم الاجتماع في تكوين الإطارات السوسولوجية بإبراز ميادين هذا العلم و حصر أهدافه في حل المشاكل المؤسسات الاجتماعية و تنظيم و دراسة الواقع، و الممارسة الإيديولوجية و الثقافية و كذا المساهمة في عملية التنمية بحل المشاكل اليومية و المشاركة في وضع الخطط الاجتماعية و الاقتصادية للنمو.

و أبرزت أفكار المؤلف وجود تناقض بين مضمون البرنامج و طريقة إلقاءه، فبالرغم من امتداد فترة طويلة على تطبيق الإصلاح الجامعي الهادف إلى الإبداع و التجديد، إلا أنه ما زال يلقي بطريقة بيداغوجية تقليدية غير مشجعة على الابتكار و الإبداع.

و بعد ما تمّ التطرق إلى وظائف علم الاجتماع التقنية و الإيديولوجية و الثقافية تبين عدم وضوح وظيفته الحقيقية، نظرا للتناقض الموجود بين التكوين و التشغيل، مع انعدام مخطط شامل يربط حاجيات التنمية من حيث الإطارات. و بالتالي على عالم الاجتماع أن يخدم و يرتبط بالتحويلات الاقتصادية لصالح تقدم المجتمع الجزائري مع دوره في التوعية المرتبطة بواقع هذا المجتمع في جميع الميادين.

و نتفق مع الباحث حين يقول أن الجزائر تعتبر المدرسة الأولى التي أقحمت للتجارب السوسولوجية الغربية، لا سيما الفرنسية، كما أنها البلد الوحيد الذي لم يُنظّم و يرتب الأرشيف الخاص بهذا العلم، ممّا يصعب البحث في هذا الموضوع.

(22)- Jagloul (A). In Algérie Actualité N°846. Du 7 au 13 janvier 1992.

نقلا عن محمد بشير، نفس المرجع، ص24.

علم الاجتماع الأكاديمي و الخصوصية الإجتماعية للمجتمع الجزائري:

"إن للمجتمعات و الثقافات وجوداً متقلبا على الدوام، فهي في تدفق مستمر، مشكّلة حزمة من الظاهرات المستعارة و المستوعبة في أغلب الأحيان، و هي متفككة على الدوام ليُعاد تنظيمها خلافا على ما كانت عليه"²³. و هكذا يتبين مرة أخرى أن الثقافات تختلف من حيث البنية و ماضي كل منها، و على الفرد أن يعرف مميزات ثقافته في إطار مجتمعه، حتى يتمكن من فهم مختلف النماذج. و من هنا تبرز المقارنة بين هذه الأخيرة لمعرفة الصالحة منها. حيث تطرق الكثير من المفكرين الجزائريين لهذه النقطة، مبرزين خطأ إهمال خصوصية مجتمعنا، لما لهذا من نتائج سلبية في مختلف المستويات التي تتعكس بدورها على مردود المؤسسة الجامعية عموماً، و تخصصات علم الاجتماع على وجه أدق. منهم الدكتور عبد الغني مغربي الذي يجزم أنّ "العلوم الإجتماعية التي تُدرّس في الجزائر لا تتجاوب مع حقائق بنياتها كما أنها لا تتجاوب مع حاجياتها الأساسية، لعدم توافق الجهاز التصوري المستعمل مع نوعية الظواهر الإجتماعية للبلاد... ثم أن مجموع الموضوعات و توجيه التعليم بأنواعه يكشفان عن انحراف الأولوية التي من اللائق أن تُعطي لبعض المواد"²⁴. و يُرجع هذه الظاهرة لما يُسمى بالعلوم الإجتماعية المستوردة نظراً لقابلية تأثر معظم الطلبة المتشبعين بالثقافة الغربية عن مجتمعهم، ممّا يُبعدهم عن الحقيقة و يجعلهم يعيشون في عالم خيالي، يرى أنه يتجسّد في دروس علم الاجتماع.

و يضيف أنّ الجيل الأول لعلماء الاجتماع أنشئ المادة السوسيولوجية من خلال قواعد رسمية أكاديمية بحتة، متسمة بطابع اصطناعي. فهم لم يُنشئوا القواعد الكيفية للعلم، و

(²³)- A. Laraoui, *L'idéologie arabe contemporaine. Préface de Maxime Rodinson, (1), Paris : Maspero, 1967, p 5.*

:

نقلا عن

عبد الغني مغربي، الفكر الإجتماعي عند ابن خلدون، ترجمة: محمد الشريف بن دالي حسين، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 204.

(²⁴)- نفس المرجع، ص 201.

المتمثلة في الأخذ بعين الاعتبار خاصيات المجتمعات العربية، بما فيها الجزائر باعتبارها جزء ينتمي إلى هذه المجتمعات جغرافيا و حضاريا.²⁵

و بهذا فإن علم الاجتماع الأكاديمي مازال تابعا للإيديولوجيات الأجنبية، ففي الوقت الذي تفرض فيه التغيرات العلمية و الاكتشافات محاولة تحصيل المكتسبات الجديدة، عبر التغير السريع الذي يُحول شروط و مناهج الفعل، نجد أن علم الاجتماع يتواجد في عمق الأزمة أكثر من أي علم أو مهنة ثقافية، من خلال الانطباع الذي مُؤداه أن كل شيء قد قيل في هذا المجال، و أن أي تدخل يجد نفسه يُعيد ما قاله السابقون.

إذن من خلال تقويم الممارسات السوسيولوجية الحالية لمجتمعنا نجد أنها تابعة للسوسيولوجيا الغربية حيث تأخذ هذه التبعية أشكال التكرار و التقليد، مما يؤدي إلى انحراف قضايا و إشكاليات العالم الغربي داخل البنى الثقافية و الإجتماعية لعالمنا. و تتعدّد هذه الأشكال و تختلف مع اختلاف التاريخ الاستعماري الذي عرفته بلادنا و مع سياستها الحاضرة و مع تاريخ مؤسساتنا الجامعية و مدى تماسكها²⁶.

و تشمل هذه التبعية جانبي المضمون و المنهجية، و يضيف "علي الكنز" أن إيجابيتنا تجاه النظريات السوسيولوجية الغربية جعلتنا نُنفق التعليم في هذا المجال. إلا أنها لم تُعطينا الأدوات اللازمة لمعالجة قضايا واقعا الذي يختلف في تكوينه، و يزيد تعقيدا على واقع المجتمعات الغربية، لذا تبقى أغلبية الأبحاث عقيمة، إذ تُؤدي في أحسن الحالات إلى تجميع معلومات تجريبية يُعاد تركيبها في إشكاليات مصطنعة لا تُلائم الواقع.²⁷

و هكذا يتبين غياب الخصوصية التاريخية لمجتمعنا و ما يتصل بها من خصوصيات في مختلف المستويات، مما يستوجب إعادة النظر في مقوماتنا الثقافية و تراثنا، عن طريق تقييمه موضوعيا دون تهميش الرصيد المعلوماتي السوسيولوجي الغربي، بل إضافة ما هو نابع من مقوماتنا، لمحاولة تشخيصها، و الخروج بنظرية خاصة بنا.

(²⁵)- عبد الغني مغربي، وجود و عدم وجود السوسيولوجيا في البلدان النامية، نموذج العالم العربي. محاضرة في مقياس التحليل النقدي للنظريات السوسيولوجية، أُلقيت بتاريخ

1997./02/19

(26)- علي الكنز، "المسألة النظرية و السياسية لعلم الاجتماع العربي". المرجع السابق، ص

99.

(27)- نفس المرجع ، ص142.

و تُطرح هنا أيضا العلاقة بين الكم و الكيف مرّة أخرى، حيث نجد عدداً من المؤلفات و المشتغلين في علم الاجتماع. لكن هذا لا يعني أن هذا الجانب قد نال حقه، فنادراً ما نجد مؤلفاً يحمل صفة الإبداع، أو على الأقل تشخيص ما هو موجود حسب خصائص مجتمعنا، لأن أغلبية المؤلفات ما هي إلا نقلاً أو ترجمة لمؤلفات و نظريات غربية، لا تصلح لمجتمعنا، الشيء الذي عَدَم إنتاج سوسيولوجي جزائري.

و إذا حاولنا معرفة السبب في ذلك فنجد أن هناك عوامل متعددة قد أدت إلى هذه النتيجة، قد ذكرناها سابقاً. في حين أننا سنعيد الكلام حول البرامج الدراسية ، حيث نجد أن جامعتنا حالياً تُساهم إسهاماً محدوداً في مجتمع المعرفة، و واقع المجتمع الجزائري على وجه الخصوص. بالرغم من أنّ دورها يكمن في وضع برامج دراسية معيّنة، و السير بالتعليم لصالح المجتمع. "حيث أنه لم تجر حتى الآن دراسة تحليلية للمقررات أي البرامج التي تُدرّس في الجامعات، و مدى ارتباطها بمشاكل المجتمع، و نجد أن ما يُدرس من مواضيع علم الاجتماع يدخل في إطار المفاهيم الأجنبية²⁸. و للخروج من هذه التبعية يجب تخطيط البرامج الدراسية بعقلانية تماشياً مع الخصوصيات الزمنية و الثقافية للمجتمع، و قد أعطى "محمد نبيل السمالوطي" في كتابه "علم اجتماع التنمية" مبادئ بناء نموذج خطة العمل المحلي في إطار عملية من التنظيم، حيث تنطبق هذه المبادئ على تخطيط البرنامج الرسمي، من أجل إعطاء معرفة فعالة. و يشتمل هذا النموذج على المبادئ التالية: "الواقعية، الشمولية، المرونة، التتابع"²⁹. و بهذا فهو ينبع من الواقع، و يكون موضوعياً حسب الأولويات، يشمل كافة الجوانب التي تحتويها شبكة العلاقات و التفاعلات الوظيفية، قادراً على مواجهة الظروف المستجدة التي لم تكن في الحسبان، و كذلك مستمراً، متواصلأً، حيث تُمهّد نقاط البرنامج الحالي للبرامج التالية، ضمن سيرورة منظمة.

و في نفس السياق، فمن أجل تحقيق التخطيط بصفة واقعية، يجب ألا يكون التخطيط للتعليم العالي منعزلاً، بل مُندمجاً في إطار التخطيط للتربية في مجملها، باعتبارها وظيفة تخطيط التطور العام، فالتربية يجب أن توضع كسيرورة تشمل حياة كل الأفراد. و حتى في

(²⁸)- فؤاد إسحاق الخوري، "علم الاجتماع و قضايا الإنسان العربي"(ندوة)، المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة السابعة، العدد 72، فيفري 1985، ص 129.

(²⁹)- محمد نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية: دراسة في إجتماعيات العالم الثالث. الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974، ص ص 157-158.

الجامعة ذاتها، "يجب أن يُدمج التخطيط في بنية الإدارة الجامعية، لأنها تمثل القدرة على القرار الثابت. و لكي يكون التخطيط الجامعي دقيقا، يجب أن يُساهم في التطور العام للمجتمع، و أن يمتلك الحرية في الدراسات و التسيير، و أن يعتمد التربية الدائمة و التوجيه، حيث تُمكن هذه المبادئ من خلق مصالح مناسبة، و كذا إصلاح مناهج الدراسة و الامتحانات"³⁰.

إنّ يجب الاعتماد على التخطيط لإدراج برنامج جديد للتعليم في مستوى ليسانس علم الاجتماع في جامعاتنا، لأنه العلم الذي يُؤسس و يُفهم التوازنات الإجمالية المرجوة سواء فيما بين القطاعات المنتجة، أو بينها و بين قطاعات أخرى، باعتبار أنه مادة التحليل المستعملة لرؤية متطلبات المجتمع، ارتباطا بنمط استهلاكه. كما يُعطي من خلال إشكاليته و مناهجه الحقل المعرفي الأكثر استعمالا في البعد الثقافي للتنمية.

و نعود للاستعانة بما ورد عن "سفير ناجي" حين يُؤكد على ضرورة إصلاح برنامج الليسانس في علم الاجتماع، و يرى أنه من المفروض أن يتجه التدريس هنا لتكوين إطارات في اتصال مع المشاكل الإجتماعية، من أجل تكوين و إرساء قواعد و عناصر أساسية لتحليل المجتمع الجزائري المعاصر، و كذا بنيته عبر مختلف تحولاته. و يقترح المبادئ التي على الجامعة إتباعها في هذا المجال، ندرج أهمها المتمثلة في:

(1) الجزائر: بدءا بالهيكل التعليمي، الباحثين و إدارة الجامعة، و كذلك مراكز

البحث.

(2) تكوين إطارات إجرائية: حيث يُطرح هنا مشكل تكيف الإطارات المكونة مع متطلبات القطاع المستخدم الذي عادة ما يشتمل و يتنمّر من نوعيتهم التي يصفها بالردئية، و بالتالي وجوب إعادة النظر في برنامج الليسانس و تدريس علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية لضرورة الربط العضوي بين وحدات التعليم و البحث و مختلف قطاعات النشاط الوطني.

(3) النشر العلمي المتخصص في علم الاجتماع، و تحريك سياسة الأبحاث

الإجتماعية.

(4) إنشاء جمعية علمية متخصصة، و تنظيم لقاءات مستمرة بين

السوسيولوجيين و ممثلي مختلف قطاعات النشاطات الوطنية.

⁽³⁰⁾- HENRI jeanne. *Les principes généraux de la planification universitaire. (Étude des problèmes de l'enseignement supérieur).* Belgique : Edition de l'institut de sociologie (université libre de Bruxelles), 1971, pp52-53.

(5) التفتح على قطاعات أخرى للنشاط الوطني، و يُعتبر هذا العمل أهم بُعد للتجسيد الفعلي للمبادئ السابقة،" فلا يجب أن تكون العلاقة بين الجامعة و قطاعات النشاط الوطني علاقة عشوائية و سطحية، بل من الضروري أن تعود الجامعة و البحث سواء تجاه القطاعات المنتجة مباشرة، أو قطاعات النشاط الاقتصادي، الإجتماعي و الثقافي.³¹

و هكذا، تتأكد مرّة أخرى ضرورة العلاقة بين الجانب النظري في الدروس و التطبيقات العملية في مختلف التخصصات، من جهة، و ضرورة البحث الإجتماعي من جهة أخرى.

خاتمة:

في إطار العلاقة النسقية القائمة بين كل من الجامعة و المجتمع، نتوصل إلى

المخطط التالي الذي يربط بين مختلف المتغيرات:

البرامج الأكاديمية لعلم الاجتماع في جامعاتنا عبارة عن
إسقاط لمحتويات غربية



(³¹)- Safir NADJI. O. P. cit, p p 36-38.

علم الاجتماع محصور في إطار
ضيق: الجامعة

غير واضح الأهداف، نتائجه غير ملموسة عدم التمكن
من إنتاج سوسيولوجي يعبر عن المجتمع

عدم مشاركة أغلب الأساتذة

القطعة

الطلبة

في

البرامج

الأساتذة

تؤثر على

تؤثر على

- أعمالهم لا تؤخذ بعين
الاعتبار، و تبقى حبيسة الرفوف
المكتبية
- لا يلتمسون خصوصية
مجتمعهم في التكوين
- لا يلتمسون الجانب التطبيقي

- غير مرنة: لا تماشي
التغيرات
- لا تعبر عن تاريخ
المجتمع و ثقافته
- يغلب عليها الطابع
النظري
- لا تساعد على الاندماج
الاجتماعي

● غياب البحث
السوسيولوجي
● الاقتصار على التدريس
● استعمال مفاهيم غربية
● عدم تقديم منتج
سوسيولوجي يرقى إلى
المستوى المطلوب
● عدم الإلمام بالدور
المنوط بهم

عدم الرضى

عدم الرضى

منتج غريب عن المجتمع

المجتمع

يتبين من خلال المخطط العلاقة النسقية القائمة بين مختلف متغيرات الدراسة في إطار نسقين أساسيين هما: الجامعة و المجتمع، فالعلاقة بينهما غير منسجمة مما يبين أنّ هذه المؤسسة لا تُؤدي جميع الوظائف التي يجب تغطيتها من حيث التكوين الاجتماعي و إنتاج ما يعكس حاجات المجتمع، من خلال البرامج الأكاديمية لعلم الاجتماع، سواء فيما تعلق بالموضوع، المنهج و التقنيات، فلم تُعبّر عن ثقافته ولا تاريخه بل اعتمدت برامج غريبة عنه ففكر و بيئة. ممّا يجعلها بعيدة عنه بكلّ مواردها، حيث أن برامجها تقتبس النتائج النظرية لحقل ابستمولوجي آخر، إضافة إلى أنها لا تُحضّر الطلاب للعالم الخارجي عن أقسامها و الاندماج في الحياة العامة للمجتمع الجزائري، و لا تعطي للأساتذة مكانة داخله أيضا، كما لا تجعل العلاقة البيداغوجية "طالب -أستاذ" واضحة، و بهذا ينحصر علم الاجتماع في الإطار الجامعي، بعيدا عن انشغالات المجتمع و الطلب الاجتماعي، فاقترص على كونه فرعا من التخصصات الاجتماعية، ذو طابع مؤسساتي مقتصر على التكوين دون البحث، الكفيل بتشخيص الواقع الاجتماعي.

و أخيرا توصلت الدراسة إلى أن:

- علم الاجتماع في جامعاتنا أكاديمي بحت مهما كان التخصص، نظرا لعدة أسباب، ترجع أساس إلى عدم مرونة برامجه الأكاديمية، و عدم مسابريته لجوانب الواقع المحلي، مع غلبة الطابع النظري.
- يعرف هذا العلم عدّة نقائص، أهمها: انحصاره داخل المؤسسة الجامعية، نقص العناية به من طرف مختلف الهيئات (منها: الجامعة، المجتمع، السلطة)، فصله بين الجانبين النظري و التطبيقي، و عدم توصله إلى نتائج ملموسة. فالطبيعة النظرية للبرامج لا تساعد على فهم الواقع و تشخيصه، بل تضعه في قالب معرفي لا يناسبه، مغتربا عنه تاريخا و ثقافتنا، مستوحى من التفكير الغربي موضوعا و منهجا.
- و رغم وجود محاولات من طرف بعض الأساتذة إلا أن هذه الجهود لا ترقى إلى النوعية الكفيلة بإخراج هذا العلم من الحيز الضيق، و فسح المجال له و لممارسيه المساهمة في عملية التنمية الشاملة في إطار الحياة العامة للمجتمع.
- و ينعكس هذا على الطلبة الذين لم يستطيعوا التماس جوانب واقعهم في التكوين و لم يوفقوا فيه، و أجابوا بالأغلبية على عدم وجود علاقة بين علم الاجتماع المدرّس في جامعاتنا و بين المجتمع الجزائري.

- يجد الأساتذة أنفسهم محاصرين داخل الجامعة أثناء تطبيقهم للبرامج الأكاديمية المعتمدة حاليا، مما يحدث قطيعة بينه و بين المجتمع، باعتباره متقفا يساهم في تسيير مجتمعه.

- هناك علاقة بين نوعية البرامج الأكاديمية و نوعية التصورات و المفاهيم التي يستعملها الأساتذة، حيث أنه كلما كانت هذه البرامج عبارة عن إسقاط لمحتويات غريبة، أثرت على مفاهيم الأساتذة و تصوراتهم التي تتصف ببعدها التام عن ميدان واقعنا، و يحدث العكس في حالة نبوع هذه البرامج عن دراسة ميدانية مشخصة للواقع، حيث تؤدي إلى تضمن الدروس لخصوصية مجتمعنا. لكن الواقع عندنا أن الأساتذة نظرا لنوعية البرامج الأكاديمية المعتمدة، يقدمون للطلبة قيمة علمية غير متصلة بالواقع، مغترية عنه، فرغم اكتسابهم كما معرفيا إلا أنه لا يشخص ما يجري في الحياة العامة للمجتمع إلا من خلال الشرح أحيانا مما يمنعهم من عكس اهتمامات مجتمعهم.

- و بهذا ينادي أغلب الأساتذة بضرورة تقويم هذه البرامج التي لم يشاركوا في تخطيطها بأكثر النسب، فهم غير راضين عنها لأنها تحدث القطيعة بينهم و بين المجتمع و تحصرهم في الإطار الضيق للجامعة.

وهكذا فإنه إذا لم تفكر الجامعة في الحد الأدنى من استقرار الأساتذة و بدء حياتهم الأكاديمية على أرضية تسمح لهم بمتابعة بحوثهم العلمية و التحضير لمحاضراتهم و الإشراف على الطلبة بفعالية، يخلق ذلك شتاتا في هذه الفئة التي تجد نفسها أمام مقررات إجبارية، و مهام بحثية ضعيفة مما لا يساعدهم على إنتاج علمي لرفع المستوى الأكاديمي، أما في حالة وجود علاقة بين المجتمع و الجامعة يشعر الطلبة و الأساتذة بفضل الأفراد المثقفين فبإعلاء مقام الجامعة، و تطوير الحرية السياسية و المدنية داخل المجتمع، و من جهة هذا الأخير، و مؤسساته السياسية، يسود إدراك دور الحرية الأكاديمية في إرشاد و توجيه مسيرة المجتمع سياسيا و تنمويا.

- لكن سبب هذا النقص لا يرجع لطبيعة البرامج الدراسية فحسب، بل يتحمل هؤلاء الأساتذة قسطا معتبرا من المسؤولية، من حيث عدم قيامهم بجهد يمكنهم من تحسين وضعيتهم في إطار المحيط العام، فهم لم يستطيعوا تجاوز إشكالياتهم الخاصة و إنجاز دراسات متجددة تساعد في فهم و تشخيص مختلف الظواهر الاجتماعية، فاقترضوا على التدريس دون البحث الذي يعتبر روح العمل الجامعي، و لم يساهموا في إصدار مؤلفات في إطار تخصصهم و لا مقالات، مما يضعف دورهم في هذا المجال. و يجعلهم رغما عنهم

منحصرين في الجامعة التي تصبح ملجأهم الوحيد و يزداد بعدهم عن المجتمع فكريا، فيصبحوا مغتربين عنه، مجسدين لثقافات بعيدة عنه كل البعد، و لن يستطيع هذا العلم بذلك المساهمة في رفع مستواه لا داخل الجامعة كتخصص و لا خارجها.

بعد الإطلاع على مختلف ما كتب حول الأسباب المؤثرة في علم الاجتماع في مجتمعنا و التي تحول دون تأديته للوظائف التي عليه القيام بها في إطار المجتمع الكلي، و التي يرجعها البعض إلى:

-البنية السلطوية: التي تمنح للأنظمة السياسية حق التشريع في كافة المجالات بما فيها العلم عموما، و مجال التعبير الاجتماعي و المعرفة الاجتماعية على وجه الخصوص.

-الجور السائد داخل المجتمع الجزائري في كافة المجالات و التي من بينها ذهنية المجتمع و مدى تقبله للعلم، مع طغيان النظرة المادية حتى في مجال العلوم.
-اقتباس النتائج النظرية العائدة إلى حقل ابستمولوجي آخر من خلال المسار النظري للمشتغلين في علم الاجتماع الذين تجاهلوا المسافة بينهم و بين علماء الاجتماع الغربيين و ما أنتجوه خلال قرنين من الزمن و الذي أدى بهم إلى إهمال البحث الميداني للظواهر المحلية و الوصول مباشرة إلى الاستنتاجات النظرية الغربية التي لم يكونوا طرفا في استنتاجها و التي لا تستطيع أن تكون بديلا لكشف الحقائق المحلية.

الاقتصار على الماضي دون التحديد مع عدم مجاراة البرامج الدراسية للقضايا الاجتماعية.

-انعدام التخطيط الطويل المدى و الدراسات الإسقاطية، و التنبؤية و التقويمية.
و بصفة عامة الضعف النظري و المنهجي الذي يميز إنتاجها السوسيولوجي حيث أننا ألفنا التكلم عن الجوانب السلبية بنوع من الاتهام، الكل يتهم الكل و يبرئ نفسه، فالسلطة ترى أنّ المشتغلين بالعلم لم يقدموا الملموس، و المجتمع يرى أنهم يعيشون في معزل عن جوه العالم، كمتفقين سطحيين، متفوقين في أبراج عاجية، و يتكلمون عن مشاكل مجتمعهم من فوق، دون التعمق فيها، بنظرة مستعارة لا تفهم الواقع و لا تمدّه بالبديل. في حين يرى المشتغلون بعلم الاجتماع أنّ ذهنية المجتمع لا تساهم في التقدم، انطلاقا من إيمان الأفراد العاديين بالجوانب المادية للعلوم و التي لا يستطيعون التماسها في علم الاجتماع، و أنّ السلطة تحصر شرعية الخطاب السوسيولوجي و تضغط عليه بما يخدمها ممّا يجعله محصورا في إطار ما تسمح به. و مع كل هذا تستمر جامعتنا في جعل علم الاجتماع في

مجال ضيق و غير واضح معرفياً، فعوض أن تُكوّن نخبة مثقفة، فهي محكوم عليها بالاحتقار، و عدم الرضى.

ففي الوقت الذي يتحتمّ على الجامعة الاهتمام الفعلي بمشاكل و تطلعات المجتمع بجعل البرامج التكوينية مساعدة على خلق حركة جدلية، و نوعاً من التجاوب بين العلوم المدروسة و حقائق الحياة العملية، نجد أن هذه البرامج غير متجذّرة في الواقع الاجتماعي، حيث يدرس الطالب خلال سنوات تكوينه الجامعي محتويات خاصة لا وجود لها في الواقع و لا تعبر عنه. مما يجعله مستاء لتلك السنوات التي يرى أنه قد ضيّعها دون جدوى عند مواجهته للحياة العملية، و يجد نفسه أمام عالم غريب لم يُحضر له من قبل، و قد أصبحت هذه الجوانب السلبية بمثابة مسلمات لا جدال و لا نقاش فيها.

و مهما كانت التعديلات التي مسّت البرامج التكوينية، إلا أنّ نتائجها لا زالت غير واضحة، و لا تعبر عن طلب اجتماعي بارز، و إنما تجيب على طلب كمي فوضوي غير مدروس الأهداف و النتائج في غياب الاتصال بين الجامعة عموماً - لا سيما طلبة العلوم الاجتماعية و بالأخص علم الاجتماع- و المؤسسات المندمجة في سيرورة الإنتاج. و يستلزم هذا كلّ تحوّل عميق للمؤسسة الجامعية، فعوض تنظيمها حول فئاتها الخاصة، و تدعيم هياكلها الداخلية فقط، يجب أن تكون مكان التقاء مختلف الأقطاب: العلم، السياسة، الاقتصاد... أي بصورة أدق بين المعرفة و الطلب الاجتماعي المنظم من خلال إعادة التفكير في وضعية هذا العلم انطلاقاً من موضوعه، حتى تصبح الجامعة المكان الإستراتيجي الذي تتكامل فيه علاقات العرض³² و طلب التكوين و المعارف من طرف الفاعلين الاجتماعيين، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ النسق التعليمي حالياً موجه لا عن طريق الأفكار التربوية، و إنما عن طريق متطلبات الإنتاج و سوق العمل.

إنّ حينما نتكلم عن علم الاجتماع في المجتمع الجزائري، نجده محصوراً في إطار ضيق، و لا يستطيع التفاعل مع كافة أفراد المجتمع الذي يُفترض أن يعبر عن انشغالاتهم في مختلف المجالات، و أن يجيب عن الطلب الاجتماعي، ممّا جعله مقصوراً على الجامعة كفرع من التخصصات الاجتماعية. حيث يبرز التناقض بين التزايد الكمي في الهيئات القاعدية للإطار المؤسسي، و أعداد الأساتذة و الطلبة في مختلف التخصصات، و بين المردود الكيفي المُقدم من طرف هذه المؤسسات الرسمية سواء في مرحلة التمثلات الاجتماعية التي لم يدخل

(³²)- نقصد هنا عرض المعارف من طرف الباحثين.

فيها الطلبة بعد في الحياة العملية الإنتاجية أثناء تكوينهم، أو بعد تخرجهم لعدم امتلاكهم لمتطلبات العمل في مختلف المؤسسات الاقتصادية من كفاءة و دراية في الميدان. و يرجع ذلك لأسباب مختلفة تساهم كل منها في حدّة الوضع، أهمها البرنامج الأكاديمي و ما يحتويه من اتجاهات فكرية، و المشتغلين بعلم الاجتماع بدءا بتكوينهم، ثم ما يقدمونه في مجال عملهم، فيقدمون بذلك منتوجا بشريا غير مطلوب خارج الجامعة. و بهذا يكثر التذمر من طرف هذا المنتوج، و من طرف أفراد المجتمع، و من طرف هؤلاء المشتغلين به الذين يعترفون بمسؤولياتهم و يتذمرون لما آلت إليه حالة هذا العلم. و ينبع الحل من طرفهم في إطار الجامعة و لا يُعطى من خارجها، إذا وقفوا عند واجباتهم في إطار التوقعات المحتملة، و عرفوا أنهم لا يُقدمون ما هو مطلوب منهم. لكن هذا لا يقصر المسؤولية عندهم، و إنما نضيف إليهم غياب إستراتيجية تتكفل بعلم الاجتماع من طرف السلطات مع غياب دراسات التنبؤ المسطرة انطلاقا من الأهداف المحددة مسبقا، ممّا يجعل المعاهد في علم الاجتماع يكونون عددا كبيرا من حاملي شهادات، غير ضامنين لمناصب عمل.

إضافة إلى هذا نجد أن الإطار المؤسسي لهذا العلم اقتصر على جانب التكوين دون البحث الذي يكفل فهم التغيرات الحاصلة في المجتمع، و لم يستطع لحد الآن عكس ملامح مجتمعنا بإنتاج نظرية خاصة، لاقتصار أغلبية المشتغلين به على جانب التدريس النظري دون محاولة التطبيق، رغم أن الواقع هو الحَكَم على صلاحية مختلف النظريات أو لا. و رغم اعترافنا أن المشتغل بعلم الاجتماع ما هو إلاّ موظف كباقي الموظفين إلاّ أننا نرى أنّ وعيه كفاعل هو بداية حل الأزمة التي يعرفها هذا العلم، لأن إرادته في التأثير هي المحرّك الأساسي في هذا الإطار، و تحديده لأهداف عمله ضرورة لا بدّ منها، في الوقت الذي نجد فيه أنّ الأهداف المادية طغت على العلمية، لكن لا ضرر في التوفيق بينهما مع ترجيح كفة الجانب العلمي من أجل الوصول إلى علم يُعبّر على الهوية و يجسد الممارسات الاجتماعية لمجتمعنا الذي لا يتحقق فيه قيام عمل اجتماع إلاّ بتضافر الجهود في مختلف المستويات من سلطات و جامعة (إدارة، أساتذة، طلبة)، و كذلك باقي أفراد المجتمع من خلال تحمّل كل جهة لمسؤولياتها و قيامها بالأدوار المنوط بها. و من أجل كل هذا:

نجد أن علم الاجتماع لم يتواجد إلاّ في الوقت الذي يسير فيه المجتمع انطلاقا من نظامه الداخلي حسب مبادئه التاريخية، و ما تحمله من انعكاسات، و ذلك في إطار قدرته على الإنتاج. ولهذا، فمن الخطأ امتثال المفاهيم البعيدة عن مجتمعنا، لأن كل مجتمع عليه أن ينتج مفاهيمه الخاصة انطلاقا من تاريخه الخاص. و بهذا تُحتم الضرورة إعادة التفكير

في وضع برامج دراسية تأخذ بعين الاعتبار متطلبات المجتمع بتكوين إطارات تماشيا مع قدرات استيعابه، أي احتياجاته، و كذا في احتكاك مع مشاكله في مختلف المجالات، عن طريق البحث و جعل الجانب الأكاديمي مرنا إزاء عوامل التغير في المجتمع، حتى تتمكن الجامعة عموما من التلاؤم مع هذه العوامل في صيغ للعمل العلمي و تطوير نمطها للقيام بمسؤوليتها كما ينتظر منها المجتمع.

و على عالم الاجتماع ألا يعتبر الجامعة مكانا ينعزل فيه، و إنما كمكان لفهم و مواجهة الظواهر الخارجية بأسلوب منظم، لأنه يمثل المجتمع، ويعمل من أجل تطوره و استمراره. وعلى الجامعة أن تتخبط في نشاطات المجتمع، و تتفتح نحو الاعتماد المتبادل بين البحث و التطوير العلمي من جهة، و تطبيق المعرفة الأصلية حول مسائل سير المجتمع و تطوره من جهة أخرى، و الرفع من مستوى هيئة التدريس، و مساعدتهم في البحث، لتفعيل دورهم في هذا المجال، و إيقاظ فيهم الروح العلمية الداخلية المشكلة للحافز الرئيسي لتقدم المعرفة و العلم الذي يرتبط تقدمها باستقرار مناخ التقدير و الثقة بالمجتمع العلمي و تمويله ماديا و معنويا، مع ضرورة إثارة حوار واقعي مع مؤسسات التنمية، و التعرف على تطلعاتها و مشاكلها و المسائل التي يمكن للجامعة حلها انطلاقا من إمكانياتها.